خاتمة الكتاب

إن نتائج الحرب على ليبيا تلخصت في جملة من الأحداث التي تظهر اليوم على الساحة الليبية بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على فوضى الربيع العربى. وأكدت فرضية المؤامرة على ليبيا، وخاصة فيما يتعلق باختراق سيادة الدولة وأمنها، والتدخل في شئونها الداخلية، بشكل واضح وملموس مما جعل الشعب الليبي يعانى من استمرارحالة عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعي منذ انتهاء الحرب في ليبيا أكتوبر 2011 أي مع اغتيال العقيد معمر القذافي. فالموقف السلبى الذى سجله المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب على ليبيا جاء أيضًا نقيضا لأسباب التدخل التي دعت لها المنظمات الدولية قبل الحرب على ليبيا وهي حماية المدنيين. فالأمم المتحدة وقفت أمام المجازر الجماعية التي تنفذها العصابات الإرهابية المسلحة،وجماعات القاعدة في ليبيا،وتدرك مسائل القتل على الهوية، والاغتيالات لكل المعارضين لهذه التنظيمات الإرهابية، فلم تتحرك قوات حلف الناتو على حقيقة الاعتقالات التعسفية والتعذيب، والتهجير القسرى الذى تمارسه الجماعات المتطرفة في ليبيا بعد سيطرتها على زمام الحكم في ليبيا. ولذا فإن ما حدث من رد فعل المجتمع الدولي في تدخله في الحرب على ليبيا يؤكد صحة الهجوم على شخصية العقيد معمر القذافي،وليس من أجل حماية المدنيين كما ادعى المجتمع الدولي وجامعة الدول العربية، حيث انتهت الحرب بتاريخ اغتيال العقيد معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011 وهذا أدى إلى انسحاب المجتمع الدولي بأكمله وترك ليبيا لمصير مجهول من التدمير الوحشى المستمر، والاعتداء على المدن،وقتل أبناء القبائل التي رفضت الانصياع تحت راية المليشيات المسلحة الفبرايرية.

ولهذا ناقش هذا الكتاب أسباب الحرب على ليبيا والتى أكدت نتائج البحث بأن هناك أسباب مجتمعة جعلت من ليبيا العدو الأول للغرب وخاصة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية،والتى تحالفت مع دول عربية مثل قطر والإمارات العربية المتحدة،والمملكة السعودية كأداء مادية وإعلامية لتمويل الحرب على ليبيا. فالدول التى كانت تدعو إلى تطبيق الديمقراطية في ليبيا هى نفسها دول ملكية وديكتاتورية تمارس الديكتاتورية بكافة أنواعها فقطر والسعودية والإمارات هى نفسها دول تورث حكمه منذ عقود لأبنائها. ونذكر هنا قطر التى أكدت على مبدأ التوريث للسلطة وخاصة بعد أن سلم حمد بن جاسم السلطة إلى ابنه تميم حمد،وهذا نقيض ما ادعت له قطر بمساندة لليبيين في خلق مجتمع ديمقراطى في ليبيا بعيد عن حكم الدكتاتورية. فالهدف ليس هو مصلحة الشعب الليبى بقدر ما كان هو إخماد الصوت الذى كان دائما يكشف مخططات الاستعمار الغربي. وتحقيق مصالح غربية في ليبيا، ومصالح وأطماع خاصة للدول المشاركة في هذه الحرب.

وتمحورت الأسباب الحقيقية فى الحرب على ليبيا في أسباب الجيوسياسية تمثلت في الموقع الاستراتيجي الذى لعب دورا هاما في ربط القارة الأفريقية بالقارة الأوروبية، نهيك على الثروات الطبيعية التي تميزت بها ليبيا من النفط والغاز، والذى قدر بتغطية احتياجات أوروبا لمدة ثلاثين عاما. بالإضافة إلى أسباب كاريزمية أخرى تميزت بها شخصية القيادة الليبية المتمثلة في العقيد معمر القذافى. مثل دروها المستمر في التحريض على الوحدة العربية ووحدة المقومات الاقتصادية في المنطقة العربية للتغلب على الاحتياجات الخاصة بالمنطقة العربية والتخلي التبعية الاقتصادية التي طالما حاول المجتمع الغربي إغراق الدول العربية بها من خلال صناديق الائتمان والاقتراض الدولي مثل صندوق النقد الدولي وغيرها من الأساليب التي تحافظ على استمرار المديونية والتابعية للغرب.

إضافة إلى الدور القومي والوحدوى الذى قام به العقيد معمر القذافي في دعمه القضية الفلسطينية ونبذ الاستعمار الإسرائيلي في فلسطين، وجاءت هذه المبادئ في ثورة الفاتح من

سبتمبر التي قام بها العقيد معمر القذافي في 1 سبتمبر 1969. بالإضافة إلى الدور الأفريقي للعقيد معمر القذافي في إنشاء الاتحاد الأفريقي الذى أصبح منظمة إقليمة تؤثر في المجتمع الدولي،وهذا التمايز في الدور لعب أيضًا سببا مهما للحرب على ليبيا. ولم يغب دور معمر القذافي على المستوى الدولي حيث كانت معالجة العقيد معمر القذافي لعلاقته بالدول الأوربية والغرب يشكل خطرا على المجتمع الدولي.

ولعل أكثر الأسباب التي أقلقت العالم من أفكار العقيد معمر القذافي هو تحريضه لشعوب العالم على تغيير ميثاق الأمم المتحدة، والذى أوضح فيه بأنه من عام 1945 كانت عدد الدول المنتصرة في الحرب العاليمة الثانية 15 دولة فقط، ومنها 5 لهم حق النقد، والآن كل أفريقيا متحررة ويجب أن تنظم الدول الأفريقية كأعضاء فاعلة في المجتمع الدولي، ودعا إلى ضروة إعادة صياغة ميثاق الأمم المتحدة. فالدولة التي كانت تدار بقيادة وطنية عربية قومية، وكانت تحارب حركات التطرف الديني، وتقضي على تنظيما ت الإرهاب داخل ليبيا، كانت هدفا أيضًا من قبل هذه الجماعات الإرهابية المتطرفة، ولهذا اجتمعت المصالح بين أطماع الغرب والحركات المتطرفة والتي تدعمها قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة إلى تدمير ليبيا ونجحوا في تحقيق ذلك وكان الضحية هم أفراد الشعب الليبي الذين يعانون الآن من الاغتيالات العشوائية والخطف والاغتصاب والجريمة بشتى أنواعها وتهجير الليبيين داخل وخارج ليبيا.

ناقش هذا الكتاب أيضًا أدوات التآمر على ليبيا حيث اجتمعت كل الأهداف والأطماع الاستعمارية التي طالما كان ينبه العقيد معمر القذافي عليها في كل القمم العربية، حيث أكد في أكثر من قمة عربية بأن الاستعمار لن ينتهي، وإنه يعود كلما توفرت شروط وجوده، غير أن الجامعة العربية نفسها والتي كان العقيد معمر القذافي يدعمها ماديا ومعنويا تقوم بدور العمالة لجلب الاستعمار إلى ليبيا.فلقد تآمرت الجامعة العربية التي كان يدعمها العقيد معمر القذافي ماديا ومعنويا، من خلال تمرير قرارها بالحظر الجوى على ليبيا و تدويله في مجلس

الأمن الدولي. وجاء بعدها دور الدول العربية في التمويل والإعلام حيث استخدمت الخدعة والإشاعة والحرب النفسية في الحرب على النظام السياسي الليبي وعلى شخصية العقيد معمر القذافي من خلال قنوات عربية" الجزيزة والعربية " للترويج بالانقلاب على النظام السياسي الليبي الشرعي وإحلال محله جماعات إرهابية مسلحة متطرفة سببت أرقا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا للدول التي مكنتهم من وجودهم في ليبيا. ولعل حجم الاغتيالات والاختطاف والاغتصابات التي تعاني منها الأسر الليبية اليوم بعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على نهاية الحرب في ليبيا أكدت ذلك. ونجحت دول الغرب في مساعدة التنظيمات الإرهابية في التواجد في ليبيا، ولكنها لم تنجح في مساعدة المجتمع الليبي في الوصول إلى أهدافه الإنسانية، ولهذا تحولت ليبيا من دولة تمارس الديمقراطية المباشرة وسلطة الشعب إلى حكم المليشيات والإرهاب والتطرف. فحالات الغضب والاحتقان الذى يعشيها المواطن الليبي، تدل على اختياره الطريق الخاطئ، وحالة الندم واليأس التي يعيشها المواطن أكدت بأن الوضع السابق أفضل بكثير مما هو عليه ليبيا اليوم . فقد اتضح للمواطن البسيط الذى غرر به بأن هناك مخطط إرهابى ساعد على توافق جماعات المصلحة الواحدة في القضاء على العقيد معمر القذافي، نتيجة لأطماع خاصة، وليس من أجل تحقيق مصالح تخص المجتمع الليبي أو ليبيا، منهم المتطرفين والهاربين في قضايا لها علاقة بالنظام السياسي الليبي السابق،وبين معارضين داخلين لا تهمهم إلا مصلحتهم الخاصة وجمع أكبر قدر ممكن من الثروة ولو كانت على حساب دماء الشعب الليبي.

وناقش الكتاب أيضًا باستفاضة النتائج السلبية التي توصل إليها الشعب الليبي بعد الحرب على ليبيا والتي كان أهمها وأصعبها هي خرق النسيج الاجتماعي الذى طالما حافظ عليه العقيد معمر القذافي خلال اثني وأربعون عاما، وأيضًا نشوب الحرب الأهلية والقبلية بين أبناء القبائل الليبية، نتيجة للتهجير القسرى لأفراد وعائلات ليبية داخل ليبيا، وترك مدنهم والعيش في مدن أخرى نتيجة تواجد المليشيات المسلحة الإرهابية، إضافة إلى القتل العمدى ونهجير الأسر الليبية، خارج ليبيا بالإضافة إلى سجناء الرأى حيث بلغت

الإحصائيات الصادرة من المجلس الانتقالي والجهات الرسمية الأخرى مثل منظمات حقوق الإنسان إلى أكثر من مئة وخمسون ألف سجين، زج بهم فى سجون فقط لأنهم مؤيدين للنظام السياسي الليبي، ومعارضون للتيار الفبرايرى ، وحوالي مئة ألف قتيل، وحوالي مائتان وخمسون ألف جريح، ومصاب ومعاق نتيجة للحرب في ليبيا، وأكثر من مليون ونصف مهجر داخل ليبيا، وأكثر من 2 مليون مهجر خارج ليبيا. إضافة إلى تهجير مدن مثل مدينة تاروغاء والتي يبلغ عدد سكانها 40 ألف نسمة، والتي وعدت بالعودة في 26.يونيو.2013. وكذلك الحال في مدينة العجيلات ورقدالين والجميل في غرب ليبيا، والعوينية – المشاشية والقوليش بالجبل الغربي ومناطق في مدينة مصراتة مثل لدافنية، وطمينة،والكراريم، بل تم قتل وتهجير الطوارق في مدينة غدامس وغيرهم من أبناء شعبنا الليبي. وصلت تداعيات الحرب في ليبيا إلى استهداف واغتيال أفراد الجيش والشرطة والأمن الداخلي والخارجي والشرطة العسكرية خارج وداخل معسكراتهم. بل وصلت الاغيتالات إلى ملاحقتهم في بيوتهم وأمام المساجد أثناء أدائهم لصلاة الجمعة.

ناقش الكتاب أيضًا التداعيات الأمنية للحرب الليبية على دول الجوار العربي والأفريقي، حيث شكلت مشكلة انتشار الأسلحة الليبية خطرا وقلقا لدول الجوار العربي والأفريقي، حيث ساعدت الحرب على ليبيا فى انتشار الجماعات المتطرفة والإرهابية في هذه الدول، بالاضافة إلى تواجد جماعات متخصصة في تهريب الأسلحة الثقيلة والخفيفة على الحدود الليبية إلى الدول المجاورة، وخاصة الدول التي طالتها عدوى ما يسمي بالربيع العربي مثل تونس ومصر. فلقد أدى انتشار الأسلحة الثقيلة إلى تزايد نفوذ القاعدة في شمال مالي والنيجر والجزائر وتونس وليبيا مما أدى إلى تدخل فرنسى مباشر في مالي لقصف أماكن الجماعات المتطرفة. لم يفكر المجتمع الدولي في تداعيات الحرب على دول أوروبا أيضًا ففي الوقت الذى قام به حلف الناتو بقصف ليبيا واغتيال العقيد معمر القذافي لم يفكر بهذه التداعيات التي تعاني منها أوروبا بالكامل اليوم وخاصة فيما يتعلق باغتيالات الأجانب في

الدول التي وصلت إليها الأسلحة الليبية إضافة إلى سيل الهجرة الغير شرعية التي بدأت تسبب أرقا لجميع دول أوروبا وخاصة إيطاليا.

إن الأضرار البالغة التى أصابت الشعب الليبى من جراء التدخل الدولي غير المبرر أثرت على حياة الليبيين وأمنهم وألقت بظلال قاتمة على مستقبلهم قد يمتد تأثيرها السلبى إلى المحيط الإقليمى والدولي وقد تكون ليبيا مصدر خطر يصيب الجميع، مما يضع المسئولية الأخلاقية على المجتمع الدولي،وعلى الشعوب المحبة للأمن والسلم لتتحمل مسئولياتها وتصحيح أخطائها عبر التدخل للحد من معاناة هذا الشعب الآمن المسالم الذى ساهم لعدة عقود في دعم تحرر الشعوب ومساعدتها في النهوض والرقى، وارتبط بعلاقات تعاون وصداقة مع أغلب الدول في إطار الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة،ولعب دوراً في إحلال السلم والاستقرار الإقليمي والدولي وخاصة الأفريقي.

إن الضرورة تتطلب مساءلة الدول التي انتهكت القرارات الدولية الخاصة بالأزمة الليبية 1970 و 1973 رغم عدم شرعيتها، وذلك بإرسال السلاح والجنود والمرتزقة للقتال في ليبيا خلافا لروح القرارين المذكورين، ولكل الأعراف الدولية.. ومحاسبة بعض الدول التي لم تتورع عن التبجح علناً بتدمير ليبيا مثل السودان وقطر والإمارات وفرنسا وبريطانيا وتركيا والأردن، وهذه سابقة خطيرة تسيئ لمصداقية بما يسمى بالشرعية الدولية لم تسلم دول أوروبا نفسها من تداعيات الحرب عليها،وخاصة فيما يتعلق بأمنها الإقليمي، فلقد كانت زيادة الهجرة الغير شرعية عاملا قلقا لأوروبا وهذه من ضمن التداعيات الأمنية التي طالت دول أوروبا.وهذه المشكلة كانت تعاني منها الدول الأوروبية قبل حرب ليبيا،ولكنها زادت بنسبة أكبر وازدادت خطورة على أمن أوروبا.. فلقد تصاعد العداء ضد عواصم الغرب المشتركة في الحرب على ليبيا مثل فرنسا وبريطانيا بشكل خاص، نتيجة لما تركت الحرب من تداعيات،كان لها التأثير الكبير على الوضع الأمني في ليبيا نتيجة لهشاشة وانعدام الأمن في ليبيا واستمر حال الاغتيالات لشخصيات عملت في جهاز الأمن الداخلي الليبي، أثناء

النظام السياسي السابق وسجلت كل عمليات الاغتيال ضد مجهولين، واستمرت هذه الاغتيالات والتفجيرات الإرهابية بشكل يومى فى ليبيا .

إن خطورة الهجرة الغير شرعية نبه إليها العقيد معمر القذافي أثناء الحرب على ليبيا غير أن الدول الأوربية لم تعير أي اهتمام في ذلك الوقت، إلا الانتهاء من صوت العقيد معمر القذافي فقط. فلقد أدى الازدياد غير المسبوق في الهجرة الغير شرعية إلى قلق دول أوروبا وفي مقدمتها إيطاليا. هذا بالإضافة إلى أن التداعيات الأمنية طال دول الجوار وخاصة الدول الحدودية لليبيا مثل مصر وتونس والجزائر والسودان والنيجر. ورغم من الزيارات المتتالية لرئيس الوزراء الليبي على زيدان إلى الدول المصدرة للهجرة الغير شرعية، لاتخاذ إجراءات وقائيه وأمنية لصالح دول الجوار. فلم تستطع الحكومة الليبية اتخاذ أي إجراءات عملية وموضوعية إلا بقفل الحدود مع الدول المصدرة للهجرة الغير شرعية نتيجة لضغوطات الدول الأوربية على الحكومة الليبية. فلم يعلم المؤتمر الوطني الهيئة التشريعة بليبيا بقرار رئيس الوزراء الليبي على زيدان، واعتبره المؤتمر الوطني إجراء غير قانوني، وأنه ليس من اختصاصات السلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الوزراء على زيدان واعتبر المؤتمر تجاوزا فى سلطات المؤتمر.

أعلنت الأمم المتحدة مؤاخرا على أن حوالى 30 ألف مهاجر أفريقي غير شرعي هاجروا إلى ليبيا، عبر شمال النيجر بين شهرى مارس وأغسطس 2013 أي بمعدل حوالي خمسة آلاف في الشهر، بعد ما تحولت ليبيا إلى قاعدة هجرة مهمة إلى أوروبا. وكانت حصيلة إنسانية لمكتب التنسيق الشئون الإنسانية في الأمم المتحدة في نيامي ألفا وذلك في تقرير المنظمة الدولية، بأنه يقدر عدد الأشخاص الذين هاجروا إلى ليبيا عبر اغادير في ظروف غير نظامية حوالي 30 ألف وهم عموما مواطنون من دول غرب أفريقية بينهم العديد من النيجريين الذين يدخلون ليبيا بفضل شبكات منظمة تهريب منظمة جدا مقرها في أغادير وهي أكبر مدن شمال النيجر الصحراوى. وتقدر سلطات منطقة أغادير حتى الآن حوالي أربعة آلاف

كان عدد المهاجرين السريين من غرب أفريقيا الذين يدخلون ليبيا كل شهر عبر أغادير. وأشار التقرير أن هؤلاء المهاجرين يسعى عدد منهم للوصول إلى أوروبا كوجهة نهائية، بحسب مصدر أمني، لأن ليبيا أصبحت أول منفذ دخول إلى القارة الأوروبية منذ سقوط نظام معمر القذافي الذي كان يتعاون مع أوروبا مقابل مساعدات لخفض الهجرة غير الشرعية. ويتم طرد ما معدله 60 ألف مهاجر غير شرعي، غالبيتهم من الرجال وبينهم قاصرون (بين 12 و17 عاما)، سنويا من ليبيا، كما أشار المكتب نقلا عن مصادر أمنية في أغادير .وغالبا ما يطرد المهاجرون بعد فترة إقامة طويلة في السجن، وهم يصلون عموما إلى أغادير على متن شاحنات تستأجرها السلطات الليبية.

بعد الحالة التي وصلتها ليبيا نتيجة للحرب المباشرة على قيادتها المتمثلة في العقيد معمر القذافي، أصبحت الدول التي ساعدت المتمردين من تنظيمات القاعدة وتنظيمات متطرفة وجماعات إرهابية بعيد عن إيجاد حل للمشاكل التي تعاني منها ليبيا في مجالها الإنساني والحقوقي. فإن معالجة الأزمة الليبية تتطلب تدخلا دوليا لإيجاد حل سلمي توافقي دون إقصاء أو تهميش، ويؤسس لدولة مدنية ديمقراطية تكفل حقوق متساوية للمواطنين دون تمييز من خلال آلية شاملة تستفيد من المبادرات المختلفة كالخطة الأفريقية لمعالجة الأزمة الليبية مع التأكيد على المتطلبات التي من شأنها تحقيق نتائج تضمن عودة السلم والاستقرار إلى ليبيا ودول المنطقة.

ولهذا نوصي في نهاية هذا الكتاب ونؤكد على أن الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة مسئولة على حالة الاختراقات الأمنية التي تعيشها دول الربيع العربي وهي المسئولة مباشرة من التخلص من السلاح المنتشر في ليبيا،والقضاء على العصابات المسلحة وخاصة التنظيمات الإرهابية التي تحمل أيديولوجية القتل والاغتيالات والذبح، ومساعدة ليبيا على عودة المؤسسة العسكرية والأمنية والقضائية والمؤسسات الإدارية التي كانت موجودة في ليبيا،ويعتبر أول الحلول التي يجب على المجتمع الدولي الذى كثف جهوده للحرب على ليبيا واغتيال العقيد معمر القذافي أن يتحمل مسئوليته القانونية والإنسانية تجاه ليبيا تاريخيا.

إن قرارحماية المدنيين التي تحركت الجامعة العربية المنظمة الإقليمة العربية وتدويل قرار الحظر الجوى على ليبيا بقرار مجلس الأمن 1970 وقرار 1973، يجب أن يعمل به لحماية المدنيين الذين يقبعون في سجون المليشيات المتطرفة والإرهابية في ليبيا بحجة أنهم أهانوا العلم أوعارضو التيار الفبرايرى. وعلى الجامعة العربية والمجتمع الدولي بمنظماته الحقوقية والإنسانية أن يتحملوا جراء تهجير أكثر من 2 مليون ليبي خارج ليبيا فقط لأنهم معارضون للتيار الفبرايرى. وأكثر من مليون ونصف مهجرين داخل ليبيا ومحرومين من العودة إلى مدنهم وقراهم. ولهذا فإن الجامعة العربية والأمم المتحدة مسئولة عن اغتيال العقيد معمر القذافي وأبنائه ورفاقه وكل من كان معه، والأمم المتحدة مسئولة عن معرفة أين دفن العقيد الشهيد معمر القذافي ونجله المعتصم ورفاقه الذين تم دفنهم في مكان مجهول،ولم يتم تسليم رفاتهم إلى عائلاتهم طبقا للأعراف الليبية والقوانين الإنسانية.

على المنظمة الإقليمية المتمثلة في الجامعة العربية ، والمنظمة الدولية وهى منظمة الأمم المتحدة ومجلس أمنها، ودول حلف الناتو أن يتحملوا مسئولية كاملة لمعالجة الأضرار الناجمة عن تدخلهم العسكرى المسلح لقتل المدنيين في ليبيا بحجة حمايتهم وتمكين تنظيمات إرهابية من السيطرة على ليبيا، على أن يكون التعويض ماديا ومعنويا لكل الأفراد والأسر المتضررة من جراء الحرب على ليبيا ومعاقبة كل من شارك في الموافقة على استخدام حلف الناتو في التدخل في السياسات الداخلية لليبيا باعتبار أن ليبيا عضو في الأمم المتحدة وهي دولة مستقلة ذات سيادة مستقلة،ولها قوانينها الداخلية ومعترف بها دوليا بأنها دولة ذات سيادة.

ضرورة التحقيق في كافة المجازر الجماعية التى ارتكبها حلف الناتو خاصة في طرابلس والبريقة وزليتن وصرمان وسرت وبنى وليد ومزدة وسبها والجفرة وكذلك المجازر التى ارتكبتها العصابات المسلحة المدعومة من حلف الناتو وتقديم المسئولين عن ارتكابها إلى العدالة الدولية وفقا لما ينص عليه القانون الدولي.

على المجتمع الدولي أن يتحمل كافة التعويضات المادية والمعنوية لكافة المهجرين قسرًا في الخارج جراء الحرب على ليبيا، وما تسبب لهم من تشرد أطفالهم وترك مدارسهم وجامعاتهم نتيجة عدم حصولهم على وثائق دراستهم من داخل ليبيا.

الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة مسئولة بشكل مباشر على الحفاظ على أرواح كل السجناء الذين يقبعون في سجون المليشيات المسلحة الإرهابية والمتطرفة، والسعى للإفراج على كل المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي في ليبيا الآن ومعاقبة الفاعلين قانونيًّا وفقا لقانون الجنايات الدولية.

ليبيا دولة حرة وذات سيادة مستقلة من عام 1969 وهى لها نظامها السياسى المستقل والشعب الليبى له الحرية الكاملة في اختيار النظام السياسى وشكل النظام ونوعه ولهذا على المجتمع الدولي أن لا يتدخل في الدول ذات السيادة المستقلة.

*****